وهى التكلم فى الطور والتكلم فى قاب قوسين او بين المرسلين وهو المتكلم فى الطور والمتكلم فى قاب قوسين وهذا
هو المقصود الاصلى وعدم ذكر من كلم الله بخصوص الاسم اما لانه يكون مشتركا بين المتعدد ولوضوح المتكلم بشهرته
او لان المقصود ههنا ذكر شرف التكلم وانما ذكر اسم عيسى للتصريح بان معجزاته واياته بين كرامة الله لا لكونه الها كما او ابنه كما زعمت
النصارى وافادة انه ابن مريم لا انه ابن الله وهو محمد عليه الصلوة والسلام وانما ذكر بين الكليم وبين عيسى فان خير الامور
اوساطها كانه المتعين العلم المتعين اى كانه المشهور المتعين اعلى المراتب ليس المراد انها اعلى كل مرتبة اذ مرتبة
المحبة اعلى ولذا كان ابراهيم خليل الله ومحمد حبيب الله عليهما الصلوة والسلام ولعل المراد انها اعلى من غير المحبة
وقد بسط القاضى عياض الفرق بينهما فى كتاب الشفاء وعدل من شاء عدلا فيه ان الخذلان او الاضلال لا يلزم
ان يكونا للعدل بل بحسب الارادة والمشية وعدم الفضل فى شانه الا ان يقال الخذلان المناسب لكل من خذل بحسب الفطرة
فهو وضع الشى فى محله فيكون عدلا لكن يقال ليس المراد انه يعلم من الايات المذكورة ان التفضيل لا يكون الا
بالمقاطع وانما هو امر يعلم من خارج بل الغرض ان يعلم من الايات انه تجوز تفضيل بعضهم على بعض وانما رفعت ثلثها
الخ اى المناسب لقصد التعميم ان يفتح الثلثة ليكون لا لنفى الجنس فرفعها لنكتة ذكرها فان قلت اذا قدر السؤال
الذى ذكره كان الجواب المطابق ان يقال ليس فيه اى فى اليوم بيع ولا خلة ولا شفاعة من غير الزيادة المتقدمة عليه
قلنا الاية مشتملة على الجواب مع زيادة الفايدة والكافرون هم الظالمون فان قيل ضمير الفصل للحصر فيجب ان يكون
الظلم مقصورا على الكافر ولا يتجاوز الى غيرهم وليس كذلك لان الفاسقين ايضا ظالمون قلنا قد يجى الضمير المذكور
لمجرد التاكيد وقد يجى لقصر المسند اليه على المسند فهذا يصح ان يكون من كل منهما قال العلامة التفتازانى
فى شرح المختصر التلخيص قد يكون ضمير الفصل لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون
فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم
هو التقوى فان قيل لعل المراد كمال الظلم قلنا اذا اريد بالكافر مانع الزكوة كما صرح به المص فليس هو بكامل
فى الظلم بل الكامل فيه الكافر ويمكن ان يقال الكمال له مراتب منها مرتبة الظلم الحاصل لمانع الزكوة وان
كان الكافر اشد كفرا ظلما والمعنى انه المستحق للعبادة لا غيره قد سبق فى الكتاب ان الاله بمعنى المعبود
حقا كان او باطلا لكن ههنا لا يصح ان يكون المراد منه المعنى العام والا اختل الحصر اذ المعبود الباطل
كثير فلذا قال المراد من الاله المعبود بالحق وللنحاة خلاف يعنى ان بعضهم على ان لا حاجة الى تقدير
الخبر اذ الكلام يتم بدونه تولمفى الوجود ويصح ان يوجد الفرق بين الاول لا ينفى بحسب الظاهر امكان اله
اخر وانما ينفى وجوده والثانى ينفى امكانه وكل ما يصح له فهو واجب اى كل ما يصح له من الصفات الحقيقية

النفى

وهى التكلم ... قوله

ولنا الى الاولة



التى منها الحيوة بخلاف الصفات الاضافية لكونه موخذ الزيد بالفعل فانه قد لا يتصف البارى تع به
وقد بسط هذا الكلام فى علم الكلام من قام بالامر حفظه فان قيل اذا كان القيام بمعنى الحفظ فمن
اين يعلم الدوام بل معناه المبالغ فى الحفظ ولم يفهم من مجرد ذلك دوام الحفظ اذ يمكن وقوع الحفظ
الذى بلغ مرتبة قوية وان لم يكن دايما كما انه يمكن وقوع السواد الشديد مثلا وان لم يكن دايما والجواب
الكامل وكمال الحفظ بدوامه فان من لم يحفظ الشى دايما فكانه لم يحفظ والنوم حال يعرض الحيوان
الخ فان فى صورة الاثبات اذا اريد المبالغة يقدم الاضعف ثم فيقال شجاع باسل وفى صورة النفى يعكس فيقال
ليس بباسل بل ليس بشجاع ولا يقال ليس بشجاع بل ليس بباسل كما لا يخفى واعلم ان تقديم السنة عن النوم
يفيد المبالغة من حيث ان نفى السنة يدل على نفى النوم فنفيه ثانيا صريحا يفيد المبالغة ثم تاكيد لكونه حيا
قيوما لك ان تقول ان المص فسر الحى بمن يصح ان يعلم ويقدر وهو دما ذكر لا يستلزم عدم كون الحيوة
مادفاو الجواب ان يقال ان كل صفة حصلت له تع يجب ان يكون فى مرتبة الكمال فالحيوة ايضا كذلك فهو
الحى الكامل حيوته فيجب ان لا يعرضه فتور ونعوس ان يكون فى مرتبة والالغات كمال الحيوة وقس
عليه صفة القيوم واعلم ان من فوايد قوله تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم انه لما قيل انه تع حى يمكن ان يختلج
فى بعض الخواطر القاصرة ان حيوته تع من جنس حيوة الاحياء الاخر فازيل ذلك بقوله تع لا تاخذه
سنة ولا نوم ولذلك ترك العاطف افعال لما يقدر فى المعانى من ان الجمل التى اكد بعضها بعضا
يترك العاطف بينها لشدة الاتصال وتقرير لقيوميته لان له ما فى السموات وما فى الارض يدل
على اختصاصهما به فيكونان مختصين به تع من حيث الوجود ومن حيث الحفظ لان اختصاصهما به من غير
وجه دون وجه ترجيح من غير مرجح فيكون هو تعالى حافظا لهما دون غيره فيكون قيوما واحتجاج
على واحدانيته اذ لما كان ما فى السموات وما فى الارض مختصا به لا مدخل للغير بالتصرف فيهما لم يكن
اله اخر اذ لو كان لكان له التصرف ايضا فهو ابلغ من له السموات والارض وما فيهن لانه يعلم من
التركيب القرانى ان له السموات والارض وان لم يصرح به بقرينة قوله تع له ما فى السموات وما فى الارض
لان ما فى السموات والارض اعم من اجزائهما او من الاجسام الحاصلة فيهما واذا كان كل واحد من اجزائهما
له تع فالكل ايضا كذلك فهذا طريق الاستدلال وهو غايته فى العبارة المذكورة وحوله السموات والارض
وما فيهن وههنا نظر وهو ان ما ذكره من عموم الحكم للاجزاء وللاشياء المتمكنة يعلم من قوله السموات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1